إصلاحات سوق العمل تلقي بظلالها

أرباح قياسية للشركات السعودية المدرجة بأسواق المال في 2013

«رويترز»: حققت الشركات السعودية أرباحا مجمعة قياسية في 2013 مواصلة موجة الصعود للعام الخامس على التوالي تقودها قطاعات البتروكيماويات والبنوك مما يعزز النظرة الإيجابية لأكبر بورصة أسهم في الشرق الأوسط.

لكن من ناحية أخرى عكست النتائج اتساعا جليا لتأثير إجراءات إصلاح سوق العمل التي تبنتها الحكومة على مدى عامين ونصف العام ليشمل قطاعات أوسع في أكبر اقتصاد عربي.

وبلغت الأرباح المجمعة للشركات السعودية في الربع الأخير من العام 24.7 مليار ريال «6.6 مليار دولار» مقارنة مع 19.5 مليار في 2012 بزيادة 26.7 بالمئة.

وخلال العام بأكمله سجلت الشركات أرباحا مجمعة قيمتها تقارب 103 مليارات ريال بزيادة سبعة بالمئة عن 96.4 مليار في 2012.

يقول الاقتصادي ثامر السعيد عضو جمعية الاقتصاد السعودية «تحقيق 103 مليارات ريال في 2013 رقم تاريخي. مواصلة النمو لسنوات متتالية – منذ انخفاض أرباح السوق في 2008 – إشارة إيجابية على قدرة السوق على توليد الأرباح.»

وتابع «كما أن تحقيق نمو في خانة العشرات في الربع الرابع يعطي السوق السعودي حقه وفي حال واصلت الشركات تحقيق نمو مماثل من شأن السوق أن يتجاوز 9000 نقطة في 2014.»

ولم تخل النتائج من بعض المفاجآت مع تسجيل عدد من الشركات الكبرى أرباحا دون توقعات المحللين ومع تحقيق أخرى نتائج تفوق التوقعات أبرزها الاتصالات السعودية التي سجلت قفزة في صافي الربح فاقت تسعة أمثال مستواه قبل عام إذ بلغ 3.62 مليار ريال فيما كان متوسط التوقعات يدور حول 2.51 مليار.

لكن يبقى الأثر الأبرز للنتائج الفصلية في 2013 هو امتداد تأثير إصلاحات سوق العمل وحملات تعقب العمالة المخالفة إلى قطاعات أخرى بالاقتصاد.

وبدأت وزارة العمل في أواخر 2012 بفرض رسوم على الشركات قدرها 2400 ريال لكل عامل أجنبي يزيد على عدد العاملين من المواطنين السعوديين في إطار برنامج يهدف لتشجيع الشركات على تعيين المواطنين السعوديين الذين عادة ما يكونون أكثر تكلفة من الوافدين.

وتبنت الوزارة سياسات إصلاحية أخرى كبرنامج نطاقات الذي يفرض على الشركات حصصا لتوظيف المواطنين كما شنت حملة على مخالفي سوق العمل أسفرت عن ترحيل أكثر من مليون عامل أجنبي من بين تسعة ملايين وافد يعملون في المملكة خلال الفترة من مارس اذار وحتى سبتمبر الماضي ولا تزال عملية ترحيل المخالفين سارية حتى الآن.

وأظهرت النتائج التي أعلنتها الشركات السعودية تأثيرا واسع النطاق ليس فقط على شركات المقاولات التي تعتمد بشكل مكثف على العمالة الوافدة ولكن ايضا على قطاعات مثل البنوك والاتصالات والإنشاءات والأسمنت.

البنوك

بلغت الأرباح المجمعة لإحدى عشر بنكا مدرجا بسوق الأسهم 6.68 مليارات ريال في الربع الأخير من 2013 بزيادة طفيفة لم تتجاوز 0.4 في المئة عن 6.66 مليار في 2012.

وجاءت نتائج بنوك كبرى في القطاع – الذي يمثل نحو ثلث رسملة سوق الأسهم السعودي – دون متوسط توقعات المحللين وشملت تلك بنوك سامبا والراجحي والسعودي الفرنسي وهو ما عزاه محللون تحدثت معهم رويترز إلى تجنيب نسبة كبيرة من المخصصات.

وسجل مصرف الراجحي أكبر بنك مدرج في السوق انخفاضا بأكثر من 19 في المئة في صافي أرباح الربع الأخير ليصل إلى 1.55 مليار ريال فيما كان المحللون يتوقعون أن يسجل في المتوسط 1.99 مليار في الربع الرابع.

يقول تركي فدعق رئيس الأبحاث والمشورة لدى البلاد للاستثمار «كان من الملفت للنظر انخفاض أرباح مصرف الراجحي.. البنك يعتمد بنسبة 65 في المئة في دخله على قطاع الأفراد وفي اعتقادي أن السبب وراء الانخفاض كان تجنيب مخصصات بشكل أكبر من المتوقع.»

كما سجل البنك السعودي الفرنسي خامس أكبر بنك في المملكة هبوطا تجاوزت نسبته 66 في المئة في أرباح الربع الأخير من العام الماضي ليصل إلى 274 مليون ريال وهو رقم يقل عن توقعات بتحقيق 771.29 مليون ريال.

ويرى المحللون أن البنوك جنبت مخصصات كبيرة لتكون على استعداد لمواجهة احتمال تأخر شركات المقاولات في سداد القروض أو في تعثرها في السداد.

يقول عاصم بوختيار رئيس الأبحاث لدى الرياض المالية «يمر قطاع الإنشاءات بوقت عصيب وإذا كانت البنوك تقرض شركات بالقطاع فإنها حتما ستتأثر. يحتاج الأمر إلى تجنيب مصرف أو مصرفين مخصصات للتحوط ضد الانكشاف على القطاع لتقوم البنوك الأخرى بخطوات مماثلة.»

لكن ثامر السعيد يرى أن من الطبيعي أن تنكشف البنوك على قطاعات المقاولات والإنشاءات والقطاعات المرتبطة بها في ظل الاستثمار الحكومي الهائل في تحديث البنية التحتية.

ويضيف «من المستبعد أن يكون ذلك الانكشاف مطلق وأنه قد يكون جرى تجنيب مخصصات كبيرة بشكل مباشر لتغطية «ديون» قطاع المقاولات لكن من الممكن أن يأخذ القطاع حصة من إجمالي مخصصات 2014.»

ويرى أن تأثر البنوك سلبا بإصلاحات سوق العمل جاء نتيجة انخفاض رسوم البنوك من التحويلات التي كان يجريها العمال المخالفين لذويهم لا سيما بعد ترحيل عدد كبير منهم.

لكن مع ذلك تبقى النظرة المستقبلية للقطاع قوية فقد قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير يوم الثلاثاء إن البنوك ستواصل تحقيق أداء جيد خلال 2014 في ظل فرص كبيرة للإقراض بدعم من التوقعات الإيجابية للاقتصاد على خلفية الإنفاق الحكومي السخي وارتفاع أسعار النفط.

وقالت فيتش أن النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي السعودي مستقرة وتوقعت استمرار النمو القوي للإقراض المصرفي الذي بلغ 13.8 في المئة في نوفمبر.

متعاملون يراقبون الأسهم في بورصة السعودية

552 مليون درهم صافي أرباح «العربي المتحد» للسنة المنتهية

بلغ صافي أرباح البنك العربي المتحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ، 552 مليون درهم بزيادة استثنائية تقدر بـ 35 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2012.

وذكر البنك امس في بيانه حول نتائجه المالية أنه بهذا الأداء يكون قد سجل أعلى معدل لصافي الأرباح السنوي في تاريخه مؤكدا تواصل النجاح الذي حققه خلال السنوات الأخيرة.

وأوضح البنك أنه وفق هذه النتائج وافق مجلس الإدارة على إصدار التوصية إلى الجمعية العمومية للبنك لتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 20 في المئة نقدا من رأس المال المدفوع أي ما يساوي 199.3 مليون درهم وأسهم منحة بنسبة 10 في المائة من رأس المال المدفوع أي حوالي 99.6 مليون درهم مع مراعاة الحصول على الموافقة المسبقة من المصرف المركزي على ذلك.

وقال الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي رئيس مجلس إدارة البنك..إن المستويات القياسية لنسبة الأرباح والأداء المتميز الذي حققه البنك خلال الأشهر الـ 12 الماضية تسلط الضوء على قدرة البنك المستمرة على توسيع أنشطته معولا على الإنجازات المحققة في السنوات السابقة وقدرته على مواصلة السعي نحو المزيد من النمو لتوفير قيمة أفضل للمساهمين وإن حفاظ البنك على مسار النمو المستدام في سوق تنافسية كبيرة ما هو إلا نتيجة إلى متانة استراتيجيته وحكمة قيادته وإلى سياسته الفعالة التي تركز على خدمة جميع أصحاب المصالح وتلبية احتياجاتهم.

وحول أداء البنك السنوي قال بول تروبريدج الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد « إن النتائج القوية التي انتهى بها عام 2013 تعكس مدى ثبات الاستراتيجية التي يعتمدها البنك ولا بد أن الأسس القوية التي تم توطيدها خلال الأعوام الماضية والالتزام التام من قبل فريقنا الإداري وسط تحسن الوضع الاقتصادي.. قد أسهم في دعم النجاح الذي حققه البنك سواء على صعيد تنمية محفظة القروض أو ودائع العملاء».

وأضاف «أننا نجني اليوم ثمار التحالف الاستراتيجي الذي وقعناه مع البنك التجاري القطري إضافة الى شراكتنا مع كل من بنك عمان الوطني والتيرناتيف بنك التركي ما مكننا – نحن البنوك الأربعة المتحالفة– من تقديم خدمات مصرفية متكاملة عبر دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا».

وبلغت قروض العملاء خلال فترة 12 شهرا منتهية في 31 ديسمبر 2013 .. 29 .15 مليار درهم بارتفاع نسبته 40 في المائة مقابل 10.88 مليارات درهم للفترة نفسها من العام 2012 .. كما شهدت ودائع العملاء زيادة ملحوظة مماثلة إذ بلغت 15.03 مليار درهم أي بارتفاع نسبته 49 في المئة خلال الفترة نفسها..و من المؤكد أن هذا النمو يشكل أرضية صلبة وداعمة للبنك العربي المتحد ليستند إليها في المضي قدما بتنفيذ خططه التوسعية المستقبلية.

وبلغت الأرباح التشغيلية 721 مليون درهم بزيادة بلغت 36 في المئة مقارنة مع 531 مليون درهم تم تحقيقها خلال عام 2012 وارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة مماثلة ليبلغ 1.04 مليار درهم ويعود ذلك الى الأداء القوي والنمو المحقق في صافي إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى التي ارتفعت نسبة 39 في المئة و26 في المئة على التوالي مقارنة مع نتائج العام الماضي.

كما بلغ إجمالي مخصصات البنك للعام نحو 168 مليون درهم مقابل 122 مليون درهم خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ويواصل البنك اتباع نهج حذر في إدارة المخاطر حيث بلغت نسبة معدل تغطية خسائر القروض 117 في المائة وهي متوافقة تماما مع متطلبات المصرف المركزي في دولة الأمارات العربية المتحدة في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أدائه المتميز خلال السنوات الأخيرة لم يتوقف البنك عن متابعة سعيه الجاد نحو تحقيق المزيد من النمو مستنداً بذلك إلى الأسس الصلبة التي تم توطيدها على مرّ الأعوام حيث يواصل البنك العربي المتحد برنامج توسيع شبكة فروعه خلال العام 2013 .. وبلغ مجموعها 25 فرعا منتشرة في أرجاء الدولة..كما يواصل البنك الاستثمار في العنصر البشري والبنى التحتية ليبقى الخيار الاول للخدمات المصرفية لدى عملائه.

وأثبت النهج الإستراتيجي الذي يتبعه البنك والمتمركز حول العميل فعالية كبيرة فحصد البنك العديد من الجوائز المرموقة خلال العام 2013 من جهة بالاضافة الى حرصه الدائم على تطوير منتجاته وخدماته المقدمة لعملائه من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى..وبعد حصوله على جائزتي أفضل برنامج ولاء للعملاء في الشرق الأوسط وأفضل بنك محلي عن فئة الخدمات المصرفية للأفراد – من مجلة بانكر ميدل إيست..نال البنك مؤخرا جائزتين كأفضل بنك في التمويل العقاري وأفضل بنك في التمويل التجاري من قبل مجلة إنترناشونال فاينانس البريطانية.

وزير المالية أكد أنه سيتم طرحها للاكتتاب فور جهوزيتها

العساف: شركات مساهمة تعد للطرح في السوق السعودية

توقع وزير المالية السعودي الدكتور ابراهيم العساف، في مقابلة مع قناة «العربية»، مواصلة الاقتصاد السعودي مسيرة النمو خلال العام الحالي، وأن تقترب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 60 في المئة في 2014.

وقال العساف في مقابلة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد حاليا في مدينة دافوس السويسرية: «هناك تفاؤل كبير رغم بعض العقبات والاقتصاد الأميركي يتحسن واقتصاد أوروبا بدأ يتحرك والياباني أيضا والصيني، ونحن نشارك المحللين هذا التفاؤل».

وأشار العساف إلى أن الأداء الاقتصادي خلال 2014 سينمو بشكل صحي وأفضل من العام الماضي، خاصة في القطاع الخاص أو الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي، بما في ذلك القطاعين الحكومي والخاص.

وحول الاستثمارات الحكومية خلال 2014 قال العساف: «بشكل عام نعطي أولوية لتنفيذ البرنامج الحكومي في البنية التحتية، ولدينا أدوات أخرى للاستثمار المحلي من خلال صندوق الاستثمارات العامة الذي يستثمر في عدد من الشركات، ولكن كثيرا منها هي شركات مساهمة تعد للطرح في السوق السعودية، ومستعدون للطرح في حال جهوزها».

وأكد العساف أن اهتمام الحكومة فيما يتعلق بالاستثمارات منصب بالأساس على السوق المحلية، حيث يساهم صندوق الاستثمارات العامة في عدد كبير من الشركات الكبيرة والبنوك المحلية.

إبراهيم العساف متحدثا لـ «العربية»

أرباحها تراجعت إلى 1185 مليوناً في 2013

«التصنيع الوطنية»: ندرس استثمار ملياري ريال لتوسعة مشاريعنا الحالية وبدء أخرى جديدة

أوضح المهندس صالح بن فهد النزهة، الرئيس التنفيذي لشركة التصنيع الوطنية، أن أسباب انخفاض أرباح الشركة للعام الماضي بنحو 579 مليون ريال، عن أرباح العام الذي قبله 2012 التي كانت 1764 مليون ريال، الانخفاض في سعر بيع منتج ثاني اكسيد التيتانيوم، وتراجع سعر الطن من نحو 3300 دولار إلى نحو 2300 دولار.

وأكد في المؤتمر الصحافي أمس بمناسبة إعلان النتائج المالية للشركة، بأن العام الماضي شهد تراجع كبير في أسعار قطاع ثاني اكسيد التيتانيوم، والذي أدى بدوره إلى تراجع هامش الربح من مبيعات ذلك المنتج الذي يمثل نحو 45 في المئة من حجم إنتاج الشركة، على الرغم من ارتفاع معدلات الطلب في السوق، حيث ارتفعت مبيعات الشركة الإجمالية في نهاية العام الماضي إلى 18.2 مليار ريال مقارنة بمبيعات العام 2012م، والتي كانت بقيمة 17.9 مليار ريال.

وتراجعت أرباح التصنيع الوطنية إلى 1185 مليون ريال لتصل ربحية السهم الى 1.77 ريال، بنهاية عام 2013، بنسبة 33 في المئة .

وقال إنه على الرغم من تحسن أسعار قطاع البتروكماويات خلال العام الماضي، والتي تمثل بدورها نحو 45 في المئة من حجم منتجات الشركة، غير أن ذلك لم يساعد في زيادة الأرباح، وذلك بسبب تراجع حجم الإنتاج بسبب أعمال الصيانة في مصانع الشركة خلال العام الماضي، مؤكداً على أهمية الاحتياطات التي بذلتها الشركة أثناء فترة الصيانة الدورية لتوفير مخزون كافي بحيث لا تؤثر الصيانة على التزامات الشركة تجاه عملائها.

وتوقع النزهة أن يدخل المشروع التابع لشركة كريستل في مدينة جازان الصناعية والخاص بمعالجة مادة الالمنيت مرحلة الإنتاج خلال العام الجاري، وان تظهر نتائجه على أداء الشركة في الربع الرابع من العام الجاري 2014، حيث سيكون داعم إضافي لتوفير المواد الخام لإنتاج مادة ثاني اكسيد التيتانيوم.

وحول سبب ارتفاع أرباح الربع الرابع بنحو 33 في المئة عن الربع الثالث للعام 2013، أوضحت الشركة أن الزيادة تعود إلى عاملين رئيسين الأول هو تحسن أسعار البتروكماويات، وتحميل الربع الثالث بمخصص لمقابلة تكاليف تسوية قضية مرفوعة على إحدى الشركات التابعة للتصنيع الوطنية.

وفيما يخص الاستثمارات المستقبلية للشركة كشف النزهة أن الشركة حصلت نهاية العام الجاري على إعادة تمويل من البنوك المحلية بقيمة 4 مليارات ريال، وسيخصص منها نحو 50 في المئة لتسديد قروض سابقة، فيما سيخصص نحو 2 مليار للتوسعات في بعض المشاريع الحالية ودراسة الاستثمار في مشاريع جديدة للشركة.

المؤتمر الصحافي لشركة التصنيع

مجموعة «أغذية» تسجل ارتفاعاً في صافي أرباحها بنسبة 28 في المئة خلال 2013

بلغ صافي أرباح «مجموعة أغذية» 160 مليون درهم خلال عام 2013 بزيادة نسبتها 28 في المائة مقارنة بعام 2012 .وأوضحت المجموعة العاملة في مجال صناعة الأطعمة والمشروبات في الدولة في بيانها اليوم بشأن نتائجها المالية..أن النمو تحقق نتيجة زيادة المبيعات و تحسن هوامش الربح في قسمي الأعمال الزراعية وأعمال المستهلك بسبب ارتفاع مبيعات المنتجات المختلفة و مستويات التنافسية في شراء المواد الخام والاستعاضة عن منتجات من مصادر خارجية بأخرى منتجة داخليا من قبل المجموعة.. إضافة إلى المبادرات الهادفة لخفض التكاليف وارتفاع في أسعار الدقيق في المناطق الشمالية للدولة.

كما إرتفع حجم صافي مبيعات المجموعة خلال العام الماضي بنسبة 14 في المئة ليصل 1.51 مليار درهم بدفع من الزيادة في حجم الإنتاج..فيما حقق قسم أعمال المستهلك ارتفاعا في المبيعات بنسبة 16 في المئة..بينما سجل قسم الأعمال الزراعية – والذي يصنع ويوزع الدقيق والعلف الحيواني – نموا في حجم المبيعات بنسبة 13 في المئة.

وأعادت مجموعة « أغذية » خلال العام الماضي إطلاق شركة « يوبليه » بتصميم جديد للغلاف مما ضاعف حجم مبيعات منتجاتها خلال عام 2013.. كما أطلقت المجموعة مياه « آلبن» المعدنية في تركيا وبعض المحال التجارية في الدولة على أن يتم إطلاقها في سائر أنحاء الدولة خلال الربع الأول من العام الحالي.

ووقعت مجموعة « أغذية » إتفاقية نالت بموجبها حقوق التوزيع والتسويق الحصرية لعلامة « مونستر إنيرجي» التجارية لمشروبات الطاقة و أطلقت علامة « تشيكيتا » لمنتجات طحين القمح كامل النخالة.

يذكر أن « مجموعة أغذية » هي إحدى الشركات العاملة في مجال الأغذية والمشروبات مقرها إمارة أبوظبي تأسست عام 2004 وهي مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وتمتلك صناعات الشركة القابضة العامة التابعة لحكومة أبوظبي 51 في المائة من أسهم المجموعة بينما يمتلك المستثمرون من المؤسسات والأفراد النسبة المتبقية من الأسهم.. فيما تقع أصول الشركة في دولة الإمارات و مصر وتركيا و تقوم بتشغيل محفظة عالمية من الشركات المتكاملة التي توفر منتجات المواد الغذائية .